Document 41

بسم الله الرحمن الرحيم

# إعلان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الصادر من السيد:

وزير الداخلية للتعرف حول الطلب المقدم من السلطات الأمريكية للتسليم

ثلاثة مصريين اتهموا بالاشتراك في محاولة قتل الرئيس المصري بأديس أبابا وشقيقه في نيلاهم بالسودان

كل الرعايا المصريين عدا حملة الجوازات الدبلوماسية

تسجيل أسماءهم لدى أقسام الشرطة التي يقيمون في دائرة اختصاصها في موعد لا يتجاوز العشرة أيام من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى أنه كل من يخالف من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيخضع لإجراءات المراجعة والتحري بواسطة سلطات الجوازات في المطارات والموانئ والنقاط الحدودية.

م. عبد الرحمن إبراهيم الطيفي
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الرأي، العدد (-ص) بتاريخ الثلاثاء ٢٤ رمضان ١٤١٦هـ / ١٣ فبراير ١٩٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

# إعلان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الصادر من السيد:

**وزير الداخلية** للتحري حول الطلب المقدم من السلطات الأثيوبية لتسليم

**ثلاثة مصريين** اتهموا بالاشتراك في محاولة قتل الرئيس المصري بأديس أبابا وبتيته في تسليمهم للسودان

**كل الرعايا المصريين** عدا حملة الجوازات الدبلوماسية

تسجيل أسمائهم لدى أقسام الشرطة التي يقيمون في دائرة اختصاصها في مدة لا تتجاوز **العشرة أيام** من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى أنه كل من **يخالف** هذا الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيتخذ في إجراءات الترحيل والتحري بواسطة سلطات الجوازات في المطارات والموانئ والنقاط الحدودية.

[illegible]
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الرأي الآخر العدد (٥١٠) تاريخ الإصدار ٥ رمضان ١٤١٧هـ / ١٤ يناير ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

# إعلان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الصادر من السيد:

**وزير الداخلية** للتحري حول الطلب المقدم من السلطات الأثيوبية لتسليم

**ثلاثة مصريين** اتهموا بالاشتراك في محاولة قتل الرئيس المصري بأديس أبابا وبيتبه في تسليمهم للسودان

**كل الرعايا المصريين** عدا حملة الجوازات الدبلوماسية.

لتسجيل أسمائهم لدى أقسام الشرطة التي يقيمون في دائرة اختصاصها في موعد لا يتجاوز **العشرة أيام** من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى أنه كل من **يقاوم السلطات** من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيتخذ ضده الإجراءات اللازمة والتحري بواسطة سلطات الجوازات في المطارات والموانئ والنقاط الحدودية.

د. أحمد عبد الرحمن إبراهيم الخليفة
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

الرأي الآخر العدد (٢٥٥) بتاريخ الخميس ٢٦ رمضان ١٤١٦هـ / ١٥ فبراير ١٩٩٦

المدير العام: عوض صالح الكرنكي
ت: ٧٧٣٨٦٠
سكرتير التحرير: عمر اسماعيل عبد الصادق

## وزارة العدل - ديوان النائب العام
## الإدارة الجنائية

### الى جميع الرعايا المصريين المقيمين بالسودان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥ الصادر من السيد وزير الداخلية للتحرى حول الطلب المقدم من السلطات الأثيوبية لتسليم ثلاثة مصريين اتهموا بالإشتراك فى محاولة قتل الرئيس المصرى باديس ابابا ويشتبه فى تسللهم للسودان، كل الرعايا المصريين - عدا حملة الجوازات الدبلوماسية - تسجيل اسمائهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون فى دائرة إختصاصها فى مدة لاتتجاوز العشرة ايام من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى أن كل من يغادر البلاد من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيخضع لإجراءات المراجعة والتحرى بوساطة سلطات الجوازات فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.

د. عبد الرحمن ابراهيم الخليفة
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥
١٩ رمضان ١٤١٦هـ
٨ فبراير ١٩٩٦م.

السودان الحديث العدد (٢١٠) بتاريخ الثلاثاء ٢٤ رمضان ١٤١٦هـ
١٢ فبراير

e Daily
lew Sudan
Newspaper
ssue No.
2[redacted]
de 14 Feb.
996

... سيس ... يس عمر الامام
ت:٧٧٣٢٥٥
المدير العام: عوض صالح الكرنكي
ت:٧٧٣٨٦٠
سكرتير التحرير: عمر اسماعيل عبد الصادق

## وزارة العدل - ديوان النائب العام
## الإدارة الجنائية

### الى جميع الرعايا المصريين المقيمين بالسودان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥ الصادر من السيد وزير الداخلية للتحرى حول الطلب المقدم من السلطات الأثيوبية لتسليم ثلاثة مصريين اتهموا بالإشتراك فى محاولة قتل الرئيس المصرى باديُس ابابا ويشتبه فى تسللهم للسودان، كل الرعايا المصريين - عدا حملة الجوازات الدبلوماسية - تسجيل اسمائهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون فى دائرة إختصاصها فى مدة لاتتجاوز العشرة ايام من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى أن كل من يغادر البلاد من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيخضع لإجراءات المراجعة والتحرى بوساطة سلطات الجوازات فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.

د. عبد الرحمن ابراهيم الخليفة
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥
١٩ رمضان ١٤١٦هـ
٨ فبراير ١٩٩٦م

السودان الحديث العدد (١٠١) بتاريخ الاربعاء ٥ رمضان ١٤١٦هـ
ص ١ ف ١.

رئيس مجلس الادارة: يس عمر الامام
ت:٧٧٣٢٥٥
المدير العام: عوض صالح الكرنكي
ت:٧٧٣٨٦٠
سكرتير التحرير: عمر اسماعيل عبد الصادق

A: udan
AL th
N paper
I: No. 2122
d:
F 5, 1996

## وزارة العدل - ديوان النائب العام
## الإدارة الجنائية

### إلى جميع الرعايا المصريين المقيمين بالسودان

بهذا تعلن اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥ الصادر من السيد وزير الداخلية للتحرى حول الطلب المقدم من السلطات الاثيوبية لتسليم ثلاثة مصريين اتهموا بالإشتراك فى محاولة قتل الرئيس المصرى باديس ابابا ويشتبه فى تسللهم للسودان، كل الرعايا المصريين - عدا حملة الجوازات الدبلوماسية - تسجيل اسمائهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون فى دائرة إختصاصها فى مدة لاتتجاوز العشرة ايام من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وتشير اللجنة إلى ان كل من يغادر البلاد من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) سيخضع لإجراءات المراجعة والتحرى بوساطة سلطات الجوازات فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.

د. عبد الرحمن ابراهيم الخليفة
رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥
١٩ رمضان ١٤١٦هـ
٨ فبراير ١٩٩٦م.

السودان الحديث العدد (٢١٢) ثامن لحت ، ٢٦ رمضان ١٤١٦

الإنقاذ الوطني العدد (٢١٩١) بتاريخ الثلاثاء ٤ رمضان ١٤١٦هـ / ١٣ فبراير ١٩٩٦م

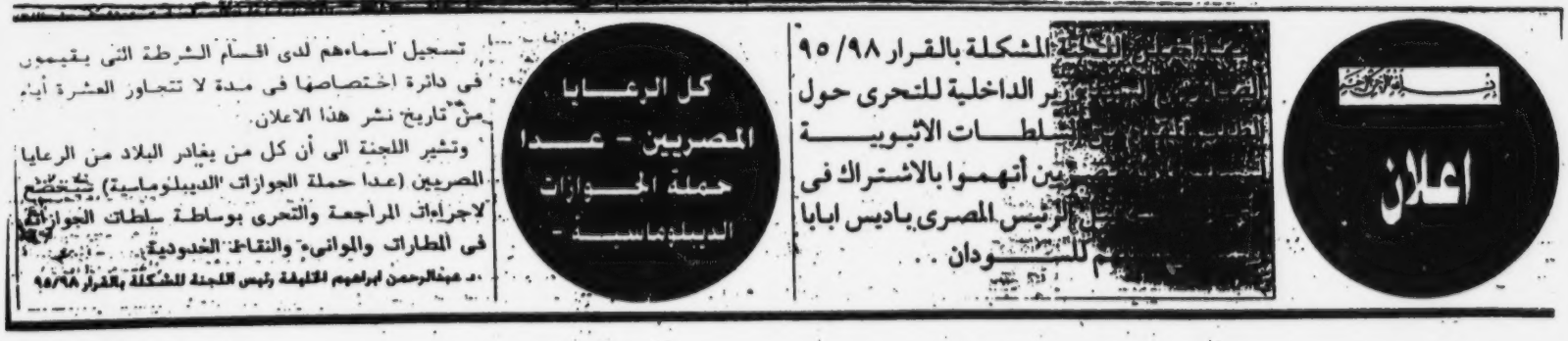
اعلان
المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨
الداخلية للتحرى حول
السلطات الاثيوبية
المصريين أتهموا بالاشتراك فى
الرئيس المصرى باديس ابابا
للسودان . .
كل الرعايا
المصريين - عدا
حملة الجوازات
الدبلوماسية -
تسجيل اسماءهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون
فى دائرة اختصاصها فى مدة لا تتجاوز العشرة أيام
من تاريخ نشر هذا الاعلان.
وتشير اللجنة الى أن كل من يغادر البلاد من الرعايا
المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) يخضع
لاجراءات المراجعة والتحرى بواسطة سلطات الجوازات
فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.
د. عبدالرحمن ابراهيم الخليفة رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨

The National Salvation Daily Newspaper
Issue No. 2191 -
Feb. 13, 1996

الإنقاذ الوطنى العدد (٢١٩٢) بتاريخ الاربعاء ٥، رمضان ١٤١٦هـ/ ٢٤ فبراير ١٩٩٦م

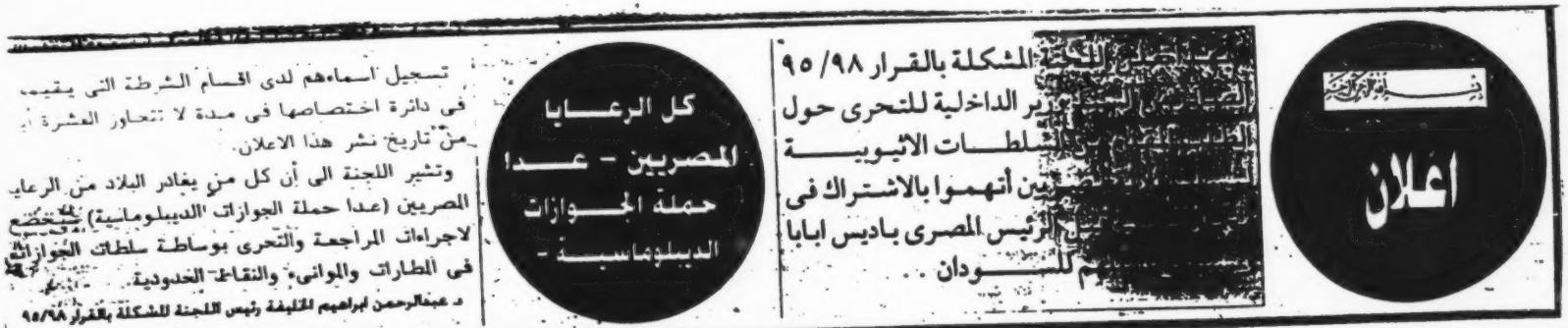

اعلان

اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/ ٩٥
الصادر من وزير الداخلية للتحرى حول
الاتهامات الموجهة للسلطات الاثيوبية
بتورط مصريين أتهموا بالاشتراك فى
محاولة اغتيال الرئيس المصرى باديس ابابا
مؤخرا فى السودان ..

كل الرعايا
المصريين - عدا
حملة الجوازات
الدبلوماسية -

تسجيل اسماءهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون
فى دائرة اختصاصها فى مدة لا تتعاور العشرة أيام
من تاريخ نشر هذا الاعلان.

وتشير اللجنة الى أن كل من يغادر البلاد من الرعايا
المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) يخضع
لاجراءات المراجعة والتحرى بوساطة سلطات الجوازات
فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.

د. عبدالرحمن ابراهيم الخليفة رئيس اللجنة المشكلة بالقرار ٩٨/٩٥

The daily National Salvation Newspaper
Issue No- 2192 -

Feb- 14, 1996

الإنقاذ الوطنى العدد (٢١٩٣) بتاريخ الخميس ٩ رمضان ١٤١٦هـ/ ١٥ فبراير ١٩٩٦م

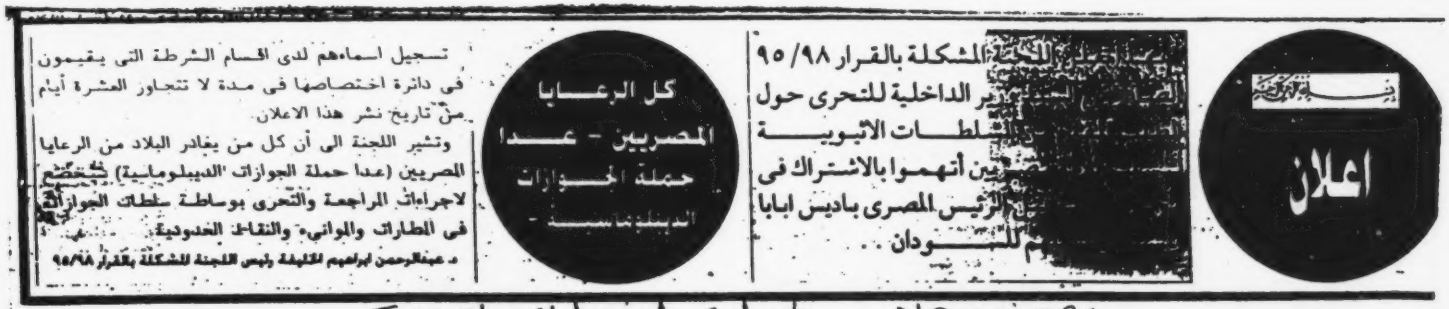

اعلان

المشكلة بالقرار ٩٥/٩٨
الداخلية للتحرى حول
السلطات الاثيوبية
الذين أتهموا بالاشتراك فى
الرئيس المصرى باديس ابابا
للسودان

كل الرعايا المصريين - عدا حملة الجوازات الدبلوماسية -

تسجيل اسماءهم لدى اقسام الشرطة التى يقيمون فى دائرة اختصاصها فى مدة لا تتجاوز العشرة أيام من تاريخ نشر هذا الاعلان.

وتشير اللجنة الى أن كل من يغادر البلاد من الرعايا المصريين (عدا حملة الجوازات الدبلوماسية) يخضع لاجراءات المراجعة والتحرى بواسطة سلطات الجوازات فى المطارات والموانىء والنقاط الحدودية.

د. عبدالرحمن ابراهيم الخليفة رئيس اللجنة المشكلة بقرار ٩٥/٩٨

The Daily National Salvation Newspaper
Issue No. 2193
Feb. 15, 1996

Document 42

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

# اعلان من وزارة الداخلية

يرجو السيد وزير الداخلية من كافة السلطات الولائية والمحلية الاسهام فى البحث عن ثلاثة مصريين وجه لهم الاتهام فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى ويشتبه فى تسللهم للسودان - حسب النشرات الصادرة فى وسائل الاعلام من اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ٩٨/ ٩٥ ويعلن كافة المواطنين لتقديم العون فى هذا الامر ويسره ان يعلن ان وزارة الداخلية قد رصدت جائزة مالية كبيرة لمن يرشد او يساعد فى القبض على المتهمين . .

/...

Document 43

In the Name of God The Merciful
The Compassionate

Feb.14,1996

Ist .Under Securetary
Ministry of Foreign Affairs
Assalamu Alaikum

**Re:- Request for Information**

1, Reference the requision made by the Etjiopian respecting the surrender of three Egyptian national who are alleged to have conspired to the attempted homicide on the life of the Egyptian President and who are suspected to have left to Sudan.

2, There are some significant information needed by the Committee for the sake of investigation, these are -

a, Complance with article 8(4) of the Bilateral Extradition Treaty between Sudan and Ethiopia ,1966,by proriding the particulars that would assist in ascertaing the identities of the following suspects:-

1. Mustafa Hamza
2. Izat or Yasim .
3. Husayn Ahmed Shiat Ali .

The particulars need are the passport photo of the suspect Izat and the descriptions of the three suspects and thier special marks.

b, Illustration of the locations mentioned in the requision ,these locations as provided are inadequately described ,are very confusing and do not comply with the geographical realities Khartoum town.

c, The documents and the statements that would support the presence of Mustafa Hamza and Izat or Yasim in the Sudan or their entry thereto befor or after the incident.

d, The informations relating to the movements of the suspects between Sudan and Ethiopia befor the incident.

e, It has been stated in Ref.No.2346/87 dated July the 25th.1995 per j.Wajebu Amare 9 court of Waredu, the 14th.administrative region in Ethiopia that the " whereabouts of the three suspects are yet unknown"

Why then was the requision submitted? How can the Ethiopian authorities allege that the three suspects havee fled to Sudan and state that their whereabouts are yet unknown? What is the rationale behind the Extradition requision when there is no clue that the suspects have fled to Sudan.

/...

g, Article (11) of the Bilaterad Extradition Treaty between Sudan and Ethiopia , 1966 stipulates that the statements made by the accused and their testemonies and their admissions and summons and announcements their passport photos . The persual of these items would help the Committee to know how far the suspects can be linked to the attempted homocide and hint or clue as to whether they have fled to Sudan or not.

h,Please take note of the aforesaid informations and request a reply from the Ethiopian authorities.

Best regards,,,

sincerely yours
Dr. Abdel Rahman Ibrahim ElKhalifa
Head of the Committee formed pursuant
to the Ministerial decree NO 98/95

Document 44

[Original: English]

# EXTRADITION TREATY BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF THE SUDAN AND THE IMPERIAL ETHIOPIAN GOVERNMENT

The Government of the Republic of the Sudan and the Imperial Ethiopian Government,

Desiring to make provision for the reciprocal extradition of criminals,

Have resolved to conclude a Treaty for that purpose, and to that end have appointed as their plenipotentiaries:

For the Republic of the Sudan H.E. Sayed Ahmed Kheir,

For the Imperial Ethiopian Government H.E. Ato Ketema Yifru, who, having communicated to each other their respective full powers, found in good and due form, have agreed as follows:

## ARTICLE I

The Contracting Parties agree subject to the terms of this Treaty to extradite persons accused or convicted of any of the offences enumerated in the Treaty which were committed under such circumstances as to fall within the jurisdiction of one Contracting Party and who are found in the territory of the other Contracting Party.

## ARTICLE II

(1) Extradition shall be granted reciprocally for the following offences:

1. Murder or attempt or conspiracy to murder.

2. Manslaughter.

3. Counterfeiting or altering money or issuing what is counterfeit or altered.

4. Embezzlement and larceny.

5. Obtaining money or goods by false pretences.

6. Fraudulent misappropriations or fraud by a bailee, banker, agent, factor or trustee, or by a director, member or public officer of any company.

7. Rape.

8. Abduction.

9. Child stealing.

10. Burglary and house-breaking.

11. Arson.

12. Robbery with violence.

13. Threats with intent to extort money or other things of value.

14. Procuration.

15. Assault occasioning grievous bodily harm.

16. Offences against laws outlawing slavery.

17. Kidnapping.

18. False imprisonment.

19. Perjury.

20. Subornation of perjury.

21. Bribery.

22. Offences relating to narcotics.

23. Sinking or destroying a vessel at sea, or attempting or conspiring to do so.

24. Assault on board a ship on the high seas with intent to destroy life or to do grievous bodily harm.

25. Revolt or conspiracy to revolt, by two or more persons, on board a ship on the high seas against the authority of the master, or on board an aircraft against the authority of the captain.

26. Piracy.

27. Abortion or attempted abortion.

28. Banditry.

29. Traffic in arms.

30. Offences against exchange control laws.

31. Serious offences against customs laws.

Provided that these or substantially similar offences are punishable by the laws of both countries, if committed within their respective jurisdictions.

(2) Extradition shall be granted also for participation in the above offences provided such participation is punishable by the laws of both Contracting Parties.

(3) Extradition may also be granted at the discretion of the requested Contracting Party in respect of any other offences for which it can be granted according to the laws of both Contracting Parties.

ARTICLE III

In no case, nor under any circumstances whatever, shall the Contracting Parties be bound to surrender their own nationals as determined by their respective laws.

ARTICLE IV

The extradition shall not take place if, subsequent to the commission of the crime or offence or the institution of the penal prosecution or the conviction thereon, exemption from prosecution or punishment has been acquired by lapse of time, according to the laws of the country to which extradition is desired.

ARTICLE V

(1) A person surrendered can in no case be kept in custody or be brought to trial in the territory of the Contracting Party to whom the surrender has been made for any other crime or offence, or on account of any other matters, than those for which the extradition shall have taken place, until he has been restored, or has had an opportunity of returning, to the territory of the Contracting Party by whom he has been surrendered.

(2) The provisions of the preceding paragraph shall not apply to crimes or offences committed after the extradition.

ARTICLE VI

A requisition for extradition shall not be founded on a sentence passed in contumacium.

ARTICLE VII

There shall be no extradition for offences of a political character and no extradition if the person whose extradition is requested proves that requisition

for his surrender has in fact been made with a view to trying or punishing him for a crime or offence of a political character.

ARTICLE VIII

(1) The requisition for extradition shall be made through diplomatic channels.

(2) The requisition for the extradition of an accused person must be accompanied by a warrant of arrest issued by a court in the territory of the Contracting Party requiring the extradition, and by such evidence as, according to the laws of evidence of the place where the accused is found, would justify his arrest.

(3) If the requisition relates to a person already convicted, it must be accompanied by the sentence of condemnation passed against the convicted person by the competent court in the territory of the Contracting Party who makes the requisition for extradition.

(4) In all cases particulars which may help to establish the identity of the person whose extradition is sought shall be furnished in so far as practicable.

ARTICLE IX

If the requisition for extradition be in accordance with the terms of this Treaty, the competent authorities in the territory of the Contracting Party applied to shall proceed to the arrest of the fugitive.

ARTICLE X

The extradition shall take place when the evidence is found to be sufficient, according to the laws of the territory from which extradition is desired, either to justify the committal of the prisoner for trial, if the crime or offence of which he is accused had been committed in that territory, or to prove that the prisoner is the identical person convicted by the courts of the Contracting Party who makes the requisition; provided, however, that the crime or offence of which he has been convicted is one in respect of which extradition could, at the time of the conviction, have been granted by the Contracting Party applied to, and provided, further, that no criminal shall be surrendered until after the expiration of fifteen days from the date of his committal to prison to await the warrant for his surrender.

ARTICLE XI

(1) In the examinations which they have to make in accordance with the foregoing stipulations, the authorities of the Contracting Party applied to shall admit as evidence the sworn depositions or the affirmations of witnesses taken in the territory of the other Contracting Party, or copies thereof, and likewise the warrants and sentences issued therein, or copies thereof, and

certificates of, or judicial documents stating the fact of a conviction, provided the same are authenticated as follows:

(a) A warrant, or copy thereof, must purport to be signed by a judge or a magistrate of the other Contracting Party, or purport to be certified under the hand of a judge or magistrate of the Contracting Party to be a true copy thereof, as the case may require.

(b) Depositions or affirmations, or the copies thereof, must support to be certified, under the hand of a judge, a magistrate or law officer of the other Contracting Party, to be the original depositions or affirmations, or to be true copies thereof, as the case may require.

(c) A certificate of, or judicial document stating the fact of, a conviction must purport to be certified by a judge or magistrate of the other Contracting Party.

(2) In every case the warrant, deposition, affirmation, copy, certificate or judicial document must be authenticated, either by the oath of some witness or by being sealed with the official seal of the Minister of Justice or some other Minister of the other Contracting Party, or by any other mode of authentication for the time being permitted by the law of the territory from which extradition is desired.

ARTICLE XII

If the individual claimed by one of the Contracting Parties in the pursuance of the present Treaty should be also claimed by one or several other powers on account of other crimes or offences committed within their respective jurisdictions, his extradition shall be granted to the power whose claim is earliest in date, unless that claim is waived.

ARTICLE XIII

(1) If sufficient evidence for the extradition be not produced within sixty days from the date of the apprehension of the fugitive, or within such further time as the Court of the Contracting Party applied to shall direct, the fugitive shall be set at liberty.

(2) If, after a fugitive has been held judicially declared for surrender under this Treaty, the fugitive is not removed from the territory from which his extradition is desired within thirty days time he may be set at liberty.

ARTICLE XIV

A Contracting Party who has consented to surrender a fugitive criminal in pursuance of the present Treaty shall defray the expenses occasioned by his arrest and detention and by his conveyance to the frontier of that Contracting Party.

ARTICLE XV

(1) The present Treaty shall be ratified, and the instruments of ratification shall be exchanged at Khartoum as soon as possible. It shall come into force immediately after the exchange of the instruments of ratification.

(2) Either of the Contracting Parties may at any time give notice to the other through diplomatic channels of its desire to terminate the present Treaty and, if notice is given, the Treaty shall cease to have effect six months after the date of the receipt of the notice of termination.

In witness whereof the above-named Plenipotentiaries have signed the present Treaty and have affixed thereto their seals.

Done in duplicate at Khartoum this twenty-ninth day of March 1964 in the English language.

---